

العولمة الاقتصادية دوافعها و أبعادها

الأستاذ: لخضر طوير

باحث في الاقتصاد - الجزائر

ملخص

لقد شهد العالم والاقتصاد العالمي موجة تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، العالمية، وتحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، وأصبحت سوقاً واحداً تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الفاعلين في هذا السوق، وهؤلاء أصبحوا ليسوا فقط الدول والحكومات، بل منظمات اقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات، وتكتلات اقتصادية عملاقة.

تعمل العولمة الاقتصادية إلى الدمج المتزايد لاقتصاديات العالم، بحيث تطور تدريجياً سياق التدفق الحر للعوامل الأساسية للإنتاج، كما تتولى العولمة الاقتصادية توفير ظروف الاستثمار وتوسيعه، مما شكل نمواً سريعاً لعوامل الإنتاج.

نحاول في هذه الدراسة تحليل مفهوم العولمة الاقتصادية، من خلال الخصائص و الأنواع ثم نتطرق إلى مؤسساتها و أدواتها.

Résumé

Le monde est témoin d'une vague économique mondiale de libéralisation du commerce sous tous ses aspects : produits, droits de propriété intellectuelle, et investissements sur le commerce international, de sorte à ce qu'il devienne un petit village tentaculaire, et un marché commun qui peut accueillir toute la concurrence entre les différents acteurs économiques. Ces derniers ne sont pas représentés pas seulement les États et les gouvernements, mais des organisations économiques mondiales et des multinationales.

La mondialisation économique stipule l'intégration croissante des économies mondiales, et offre les conditions d'investissement et d'expansion, qui aident à la croissance rapide des moyens de production.

Dans cette étude, nous tentons d'analyser le concept de mondialisation économique à travers ses propriétés, puis d'étudier ses institutions et ses instruments.

مقدمة:

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي برزت في نهاية القرن العشرين وذلك بما أفرزته من انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض لتشكل من العالم قرية صغيرة لا قيمة فيها للحدود الجغرافية إلا من الناحية الشكلية بمعنى أن العالم كله أصبح سوقاً واحدة تحمل في طياتها فرصاً وتهديدات كثيرة تعمل المؤسسات على استغلالها أو تجنبها بحسب قدراتها وكفاءتها ومهاراتها التسييرية والتكنولوجية.

حيث شهد العالم والاقتصاد العالمي موجة تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، والذي يعني إزالة كل القيود التي تقف عائقاً أمام تحركات السلع والخدمات، ورأس المال، والعمالة إلى جانب تحرير التجارة العالمية، كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، وتحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، وأصبحت سوقاً واحداً تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الفاعلين في هذا السوق، وهؤلاء أصبحوا ليسوا فقط الدول والحكومات، بل منظمات اقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات، وتكتلات اقتصادية عملاقة.

تعمل العولمة الاقتصادية إلى الدمج المتزايد لاقتصاديات العالم، بحيث تطور تدريجياً سياق التدفق الحر للعوامل الأساسية للإنتاج، كما تتولى العولمة الاقتصادية توفير ظروف الاستثمار وتوسيعه، مما شكل نمواً سريعاً لعوامل الإنتاج خلال العشرية الأخيرة، بحيث أصبحت المعاملات المالية، تمثل أسواق الصرف نسبة أعلى بكثير من معاملات التجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية، أصبحت تنمو أسرع من نمو التجارة الخارجية هذه الأخيرة ذاتها حققت نمواً أسرع من الإنتاج العالمي.

نحاول في هذا البحث تحليل مفهوم العولمة الاقتصادية، من خلال الخصائص و الأنواع ثم نتطرق إلى المؤسسات التي تسعى إلى العولمة و أدواتها و في الأخير نعرض على التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة.

العولمة الاقتصادية الأنواع والخصائص

إن العولمة الاقتصادية مثيرة للجدل، نجم عنها فوائد كبيرة عن طريق زيادة الاندماج الاقتصادي والمجتمع العالميين، حيث ساهمت العولمة بقدر مهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في العالم، إلى مستوى لم يبلغه طوال تاريخه، عن طريق زيادة اندماج التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها زادت من درجة التهميش بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة معدلات الفقر. واتساع الفجوة بين العالم المتقدم تكنولوجياً والدول النامية، بالإضافة إلى اختلال التوزيع العالمي للدخل، هذه العلاقة الجدلية القائمة بين فوائد وسلبيات العولمة الاقتصادية نابعة من خصائص تعريف العولمة الاقتصادية وأنواعها، التي نحاول دراستها في هذا البحث.

مفهوم العولمة الاقتصادية:

كثرت تعريفات العولمة الاقتصادية، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد وشامل وجامع لها لتتبع المحتوى الفكري للمفهوم. وخاصة من ناحية جانبه الاقتصادي، أخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية. ولذلك نحاول تقديم مختلف التعاريف التي تحلل الجانب الاقتصادي للعولمة.

محمد الأطرش: تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي: اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية".¹

حسب هذا التعريف المثالي، يتضمن أن هناك درجات من العولمة وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف المثالي، كان وضع اقتصادها أكثر عولمة. إن منطق الرأسمالية المهيمنة هو تعظيم الأرباح الخاصة، ولأجل ذلك تعمل في حقل التجارة الخارجية، وإزالة كل القيود الخارجية والداخلية في وجه انتقال السلع والخدمات بغية تحقيق التوسع الخارجي، ودفع حالة الكساد عن النظام الرأسمالي.

عبد المطلب عبد الحميد: يشير مصطلح العولمة الاقتصادية إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالاً جديدة لعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي.²

¹ محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد 260، الكويت، 2000، ص 09.

² عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة والاقتصاديات والبنوك"، الدار الجامعية، 2001، ص ص 17-18.

هذا التعريف للعولمة، يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية، على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليسوا فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتم حوالي 40% من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعددة الجنسيات.

جلال الشافعي: تظهر العولمة الاقتصادية أساساً في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه قواعد الحماية التجارية، بحكم ما نتج من دورة الأورغواي للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه الأبعاد الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذلك انتشار التجارة الإلكترونية¹.

ويشير هذا التعريف، إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، والتي تزداد عمقاً وتشابكاً بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريباً. حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها على البعض فيما يتعلق بكل من السلع والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال، والعمالة والخبرة الفنية.

صادق جلال العظم: العولمة الاقتصادية هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتبادل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أنّ ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي،

¹جلال الشافعي، "العولمة الاقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد خاص، 2002، ص 19.

وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج اقتصاديات المركز الأصلي ودوله¹.

ويرى **Gabriel Wackerman** في العولمة الاقتصادية على أنها: تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية. تصح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة، تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم².

ويرى **Alain Nonjon** العولمة الاقتصادية على أنها: " الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء

السوق العالمية، ليست هذه الحركة من أجل إتمام الأسواق الوطنية، وإنما لتطوير سريع للسوق القارية³.

و يرى **Jean- Louis Muchielle** العولمة هي عملية توسيع وتعميق نشاط الشركات في إنتاج وبيع السلع والخدمات في أكبر عدد ممكن من الأسواق⁴.

وحسب هذه التعاريف، يمكن لنا أن نقول أن العولمة الاقتصادية هي نتاج لمجموعة من الأسباب والعوامل:

¹حسين حنفي، صادق جلال العظم ، " ما العولمة " ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 93.

²Gabriel Wackerman، "de l'espace national، à la mondialisation"،édition Copy Right 1995،P 157.

³Alain Nonjon، la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation، édition SEDES، Paris، 1999، P 28.

⁴، Jean Louis MUCCHIELLI ، « Relations économiques internationales » Hachette livre ،Paris ،France ، 1994؛ P 97.

- 1- عولمة النشاط الإنتاجي، عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
 - 2- عولمة النشاط المالي، واندماج أسواق العالم، عن طريق تحرير سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال.
 - 3- تغير مركز القوة العالمية، من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.
 - 4- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.
- على ضوء هذه التعريفات، يمكن القول أن العولمة في رأينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية، ومنظمات دولية، وشركات متعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى، نرى أن العولمة الاقتصادية حسب هذه التعاريف يميزها عدة خصائص.

خصائص العولمة الاقتصادية

أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية، بل أنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم يسبق له مواجهتها، تعمل العولمة الاقتصادية كل ذلك من أجل تطوير الإنتاج والاستثمار، والتجارة على المستوى العالمي، وبالأحرى محاولة صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحرّ للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر. فإنا نرى ما هي الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة؟

الفرع الأول: سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هي سيادة آليات السوق، واقتنائها بالديمقراطية، بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار المنافسة، والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن¹.

الفرع الثاني: نحو سوق عالمي:

تتجه العولمة الاقتصادية لتشكّل السوق العالمي، بحيث ترى أن الاقتصاديات القومية ما تزال تحتلّ الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا تزال الحكومات أدوارها التي تلعبها على مستوى السيطرة واسعة النطاق، كما لا تزال الدول هي اللاعب الرئيسي سواء بالنسبة للتجارة والاستثمار، وتكوين رأس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية محلياً، و 90% من هذه المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية الداخلية، وتظلّ المدخرات و الودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل. فالعولمة الاقتصادية تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري والمالي.

الفرع الثالث: تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة، وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترض هذا الانسياب.

الفرع الرابع: تزايد دور أكبر المنظمات العالمية:

لعل من الخصائص الهامة للعولمة، هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، 2001، ص 23.

وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. إذ أصبحت ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة الاقتصادية من خلال مجموعة من السياسات النقدية، والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

الفرع الخامس: وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل

حيث تنسم العولمة الاقتصادية بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع أحد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد¹.

الفرع السادس: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، أخذت بعداً جديداً، إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي إلى الإنتاج الداخلي كبيرة جداً، وهذا ما يدعم عملية عولمة الإنتاج، وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج².

ويضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، عملت على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد، الذي يحقق أقل كلفة، وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وأكبر سوق. وبذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 26.

² Alain Nonjon, Op.Cit, P 59.

³ Alain Nonjon, Ibid, P 39

وتمتلك هذه الشركات العملاقة إمكانيات تمويلية هائلة، إذ لعبت دوراً مهماً في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من بين أهداف العولمة الاقتصادية.

الفرع السابع: تقليص سيادة الدولة القومية

إن العولمة الاقتصادية هي تقليص فاعلية الدولة، أو التقليل من دورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكاً في صنع القرارات. وهذا يعني أن مبدأ السيادة، أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة¹. لذلك فمن خصائص العولمة، نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

الفرع الثامن: زيادة انتشار البطالة

زيادة انتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كبيرة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة مستوى الجودة. و عليه أصبح التطور التكنولوجي هو منبع للبطالة². وهناك من المفكرين من يقول أن تطور الآلات مسؤول عن نهاية العمل، وهو سبب تطور البطالة في الدول الرأسمالية³.

¹جوهري شكيب، دحدوح عبد الرزاق، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، 2002، ص 94.

²Pierre De Senarchens·Mondialisation (Théories Enjeux et Débats), édition Armand.Colin, 2^{ème} éd , 2001,P122.

³Dénis Collin, "la fin du travail et mondialisation idéologie et réalité sociale", édition l'hamattan 1997, P 62

مؤسسات العولمة الإقتصادية و أدواتها:

يشهد عالم اليوم في ظل تطورات هائلة وإرهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية، يستمد خصوصيته من تلاشي دور الدولة، وذوبان شخصيتها بل حدودها السياسية، في ظل تعاضد دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حالياً.

البنك الدولي و صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: البنك الدولي

هو أحد المؤسسات الناتجة عن اتفاقية بروتون وودز، بدأ بممارسة نشاطه في جويلية 1946.¹ وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه.

يعتبر البنك العالمي أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية، حيث يستعمل أمواله لتمويل مشروعات البنية الأساسية، وتشجيع رأس المال الدولي الخاص، وتسريع وتيرة الخوصصة، كل هذه الأهداف هي من المبادئ الأساسية للعولمة.

بالإضافة إلى هذه الوظائف التي يقوم بها البنك، يعمل على:

-تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصادياً؛

-تشجيع الاستثمار الخاص؛

-فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء؛

¹Ivan Christine, la banque mondial, que sais je? , Presses universitaires de france, 1^{ère} éd, 1995, P 10.

في هذا الإطار، تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته لدرجة أن أصبح يرمز إليه كمجموعة تضمن ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهذه المؤسسات هي¹:

✓ البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

✓ الرابطة الدولية لتنمية.

✓ مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول الآخذة في طريق النمو.

و هو يعتمد على إستراتيجية الخوصصة لتحويل الاقتصاديات النامية نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي والتعولم، و من أجل ذلك يعمل على تسخير كل قوته المالية لتشجيع رأس المال الخاص الدولي، وذلك بشتى الطرق، منها:

✓ العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج.

✓ وتقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات متعددة الجنسيات.

✓ يضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية، ورفض افتراض الحكومات التي تمارس سياسة التأميم.

بكل اختصار، يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، حيث تقول ماري شيرلي واحدة من خبراء

¹ محسن أحمد الخظيري "العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية ، مصر ، الطبعة الاولى، 2000، ص 78.

البنك: إن تصفية المشروعات العامة الغير قادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من الشروط الإقراض لأغراض التكيف الهيكلي¹.

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي:

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بروتون وودز، وبدأ نشاطه في 1947. وكان أهم أهداف عمل الصندوق تتحصر في²:

- دعم استقرار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف.
- إزالة القيود المفروضة على النشاط الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية.
- المساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية.
- تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدول الأعضاء دون المساس بالرخاء القومي الدولي³.
- ترقية التعاون النقدي الدولي.
- تسهيل تطور التجارة الدولية، وترقية التبادل التجاري، وترقية التبادل الدولي.
- يعطي الثقة بالبلدان الأعضاء ويضع في متناولها الموارد الخاصة بالصندوق من أجل تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها⁴.

ولقد تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة، حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، بل عمل على:

¹ضياء مجيد الموسوي، "الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1994، ص 29.

²Jean Pierre Bibeau, Ibid, P 220.

³محسن أحمد الخضري، العولمة، مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مرجع سابق، ص 75.

⁴Jean Pierre Bibeau, Op.cit, P 220.

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصص بعض موظفيه، وإرسالهم إلى الدول التي تعاني من مشاكل من أجل تقديم النصائح الفنية.
 - تقديم برامج تدريب متقدمة، حيث أنشأ الصندوق معهداً للتدريب في سنة 1964، يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية.
 - التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.
 - وتتمثل إجراءات الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في¹ :
 - ضرورة تحرير التجارة وتحرير أسعار الصرف.
 - الالتزام بتخفيض العملة ومكافحة التضخم.
 - الحد من عجز الميزانية عن طريق تخفيض النفقات العامة، وزيادة الضرائب.
 - توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.
- وحسب هذه الوصفة، الموحدة التي فرضها الصندوق على الدول التي تعاني من اختلالات تمثل وصفة العولمة، فهو لا يتعامل مع أي دولة إلا إذا التزمت بالشروط القائمة أساساً على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة. وفي زيادة حوافز التعولم، والانخراط في تيار العولمة الاقتصادية من خلال وظائفه التي يؤديها ممثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها، وتحقيق استقرار في أسعار صرف الدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملاتها وتحرير المدفوعات الجارية.

¹الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر 1996، ص 137.

اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما ترتبت عليه من تدمير لاقتصاديات دول العالم، ومعاناة هذه الدول من النقص الشديد في احتياجاتها من السلع والخدمات؛ الأمر الذي جعلها تفرض بعض القيود الجمركية والرسوم بهدف تمويل الخزنة العامة، لتعويض خسائر الحرب. من هنا بدأت عملية وضع قيود على التجارة الدولية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وجود تنظيمات دولية تعمل على التنسيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول ففي عام 1946، تفاوض أكثر من 50 دولة لإنشاء منظمة دولية للتجارة، وعلى هامش المؤتمر اجتمعت 23 دولة واتفقت على تخفيض التعريفات الجمركية، وتوصلوا إلى التوقيع حول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، في 31-10-1947، وكانت GAAT كعنوان مؤقت التي بدأ تنفيذها في 01-01-1948.¹

تولت الجات ما يتعلق بالسياسة التجارية، واستمرت تمثل الإدارة متعددة الأطراف التي تنظم التجارة الدولية في السلع بين الأعضاء، وجرى تطوير هذه الاتفاقية لخدمة التجارة الدولية. وكانت الجات تضع القواعد اللازمة لإجراء تنظيم التبادل السلعي بين الدول الأعضاء، بطريقة تخلو من العوائق والعقبات قدر الإمكان، ولتحقيق هذا الهدف تضمنت الاتفاقية أحكاماً ومبادئ عامة نوجزها فيمايلي:²

- شرط الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ تصميم المزايا)، وذلك بوجوب معاملة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، أي أن الميزات الممنوحة لأحد أطراف الاتفاقية، يجب منحها للأطراف الأخرى، وكل معاملة تفضيلية يمنحها طرف عضو إلى بلد آخر تطبق حكماً وفوراً على جميع الدول الأعضاء مع بعض الاستثناءات الخاصة بالتجمعات الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة، والاتحادات

¹Chehrit Kamel, "l'organisation mondiale de commerce", édition M.L.P, 1998, P 09.

²صلاح الدين حسين السيبي، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد": دراسة نظرية وتطبيقية"، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص 211.

الجمركية، وكذلك بعض الامتيازات التي منحت للدول النامية من خلال جولة طوكيو سمحت لدول النامية الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقي الأعضاء في الجات.

• المعاملة الوطنية "مبدأ التعامل بالمثل": وذلك بالالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة.

• الحظر العام على القيود الكمية على الواردات: أي تقييد الواردات بحصص فيما عدا الحالات الخاصة للدول النامية التي تعاني من مشاكل وعجز في موازين مدفوعاتها.

• الحماية من خلال الرسوم الجمركية: وليست من خلال الإجراءات والعوائق التجارية الغير جمركية (المستوى التقني، والمعيار الفني، القيود الكمية، والدعم الحكومي).

وتقرر إنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش في أبريل 1994، لتنفذ ابتداءً من 01-01-1995، بحيث تكون هذه المنظمة الإطار المشترك لتنظيم العلاقات التجارية بين الأعضاء وتحديد القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات بين أعضاء المنظمة 134 دولة، يمتلكون حوالي 95% من إجمالي التجارة العالمية، وبذلك تحولت الجات من اتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية، تتولى إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وأصبحت الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق جميع الاتفاقيات القديمة والجديدة، مع اتساع دورها ليشمل مجالات جديدة وهي:

▪ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

▪ الإجراءات الاستشارية ذات العلاقة بالتجارة.

▪ الجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

وإضافة إلى ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي، وجهاز فعال لتسوية المنازعات في المجالات المشار إليها، ونظام لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في نفس المجالات، بما في ذلك الحق في اتخاذ إجراءات انتقامية تجارية، وأهميتها تنبع من كونها جهة لها سلطة تنفيذية على أعضائها، ولديها لجان متابعة، ومجالس للبحث في الخلافات وقراراتها ملزمة.

إذن أصبح بإمكان المنظمة العالمية للتجارة أن ترغم دول الجنوب على قبول أي استثمار أجنبي، وأن تعامل كل شركة أجنبية تعمل على أراضيها، كأى شركة وطنية، وأن تلغي حقوقها الجمركية ونظام الحصص عند الاستيراد على كل البضائع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، كما تجبرها على إزالة كل العراقيل غير الجمركية في وجه التجارة، وبالتالي أصبح للمنظمة بعداً جديداً بالنظر إلى اتفاقية الجات، التي كان فيها الالتزام طوعي ومتبادل بين أعضائها، و فقط، دون وجود هيئة تراقب وتتابع وتعاقب.

قد نشطت منظمة التجارة العالمية في إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة، لحرية التجارة وفي الوقت ذاته تنمية الروابط التي توجد الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات وتوحيدها، والسعي المباشر والحديث نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء

سوقاً واحدة موحدة، بذلك أسهمت منظمة التجارة العالمية في تأكيد تيار العولمة وعولمة الأسواق، والاستفادة من المزايا التنافسية التي تتيحها العولمة.

وبذلك يمكن القول أن المنظمة تمثل قاطرة حد العولمة، لما تسمح من اندماج للأسواق العالمية للسلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والتي تعمل على تحرير من القيود وتخلق فرصاً متزايدة للإنتاج¹.

أدوات العولمة الاقتصادية

الفرع الأول: اتفاقيات التبادل الحر

تمتاز هذه الاتفاقيات بجملة من النقاط، يتم التفاوض بشأنها في حلقات مغلقة، بعيدة عن ضجيج المنتديات البرلمانية، وهي تلغي التعريفات الجمركية على الكثير من السلع، ولتخفيض من سياسة الحماية الاقتصادية، للحكومات، وتكرس حقوقاً جديدة للمستثمرين، أسياد التجارة. إن هذه الحقوق الجديدة تبلغ حدّ انتهاك سيادة الدول لأنها تسمح للمؤسسات المستثمرة بمقاضاة الحكومات، وبالحصول على تعويضات إذا ما أقدمت الحكومات، على وضع سياسة اقتصادية ترى مؤسسات الاستثمار أنها تقتصر بمصالحها، ولهذه الحقوق مظهر آخر غير مسبوق في وجوده، فهي تعمل لصالح جهة واحدة، إذ لا تستطيع الحكومات مقاضاة مؤسسات الاستثمار، الشركات متعددة الجنسيات وتفلت من أي ملاحقة ومعاقبة لأنها لا تقدم كشفاً بنشاطها لغير المساهمين، وتهدف فقط إلى زيادة أرباحهم.

لقد تعددت وتنوعت في زمن العولمة الاقتصادية، اتفاقيات التبادل الحرّ في كامل مناطق العالم. بدأت العمل في القارة الأمريكية عن طريق اتفاقية التبادل الحرة الثنائية بين كندا والولايات المتحدة في 01-01-1989 التي أطلقت عملية الدمج الاقتصادي. وفيما بعد صارت ثلاثية بدخول

¹كمال الدين عبد الغني المرسي ، "الخروج من فخ العولمة " المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى، 2000.

، ص 76.

المكسيك في مفاوضات من أجل اتفاقية التبادل الحرّ، والتي وضعت حيز التنفيذ في 01-01-1994، غرضها إقامة منظمة التبادل الحرّ في البلدان الأمريكية في العام 2005¹. إنّ اتفاقيات التبادل الحرّ هي من أدوات العولمة الاقتصادية، التي تسعى إلى زيادة التبادل وحدة المنافسة، والسماح بانتقال لا مشروط للرساميل، وإزالة الحواجز الكمية والكيفية والجمركية لانتقال السلع والخدمات والعمل على تعظيم التبادل بين البلدان الأعضاء، وتحقيق وحدة أنماط الإنتاج والاستهلاك والإعلان والدعاية، كل ذلك هي من شعار العولمة الاقتصادية.

الفرع الثاني: المناطق الحرة

لجأت عدة بلدان بعد الحرب العالمية الثانية، إلى استراتيجيات الحماية الاقتصادية للحدّ من تدفق المنتجات المصنعة في الخارج، بغية تشجيع التنمية المتمحورة على الداخل. وبتحريض من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، لجأت بلدان العالم الثالث إلى التخلي عن القومية الاقتصادية، وعلى السعي للخروج من التخلف باعتماد سياسة تشجيع الاستيراد، أي بتشجيع الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: برامج إعادة الهيكلة:

قامت دول العالم الثالث بتنمية اقتصادياتها الموجهة نحو تشجيع التصدير، وإقامة المناطق الحرة، أو التخصص الزراعي. لقد استندت هذه البلدان لتبني البنية التحتية بغية جذب الشركات المتعددة الجنسيات، وعندما تدنت أسعار منتجاتها، لم يعد لديها المداخل اللازمة لإيفاء الديون، وهكذا اضطرت هذه البلدان في مطلع الثمانينات إلى إعادة التفاوض حول ديونها، وإلى الحصول على قروض جديدة.

على هذا الأساس، فرض صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عمليات إعادة الهيكلة التي يفضلها يضمنان حماية مصالح الرأسمال. وتتطوي برامج إعادة الهيكلة على العناصر الأساسية التالية¹:

¹ جوزيف عبد الله، عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟ "www.angel five.com/كانون الاول 2001.

- تخفيض المصاريف الحكومية: وذلك بحجة مواجهة العجز، وهكذا تتعرض للتخفيض كل القطاعات النشاط الحكومي، لاسيما الصحة، التربية، والبرامج الاجتماعية.
- إزالة العوائق أمام التجارة الدولية: إلغاء التعريفات الجمركية، منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية، وازدياد حالات الإفلاس؛
- حرية تحديد الأسعار حسب قانون السوق: التخلي عن سياسة دعم بعض السلع الأساسية (الخبز، الرز، المحروقات)، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
- خصوصية المؤسسات العامة: وهذا يعني بيعها في السوق العالمية، وبما أن عدة بلدان تعرض مؤسساتها العامة للبيع في نفس الوقت، فإن المؤسسات الأجنبية تشتريها بأسعار منخفضة، كما أن المبالغ الناجمة عن البيع تذهب إلى البلاد الغنية لتسديد فوائد الدين؛
- دعم عمليات التصدير: إن سياسة تطوير الزراعات الأحادية المكثفة، بشكل واسع (البن، القطن، الحبوب، الأناناس)، على حساب الزراعة المتنوعة من أجل سوق محلية يجبر البلدان على استيراد ما كان ينتج سابقاً، وبما أن بلدان الشمال تتحكم بشبكة التسويق العالمية، والبلدان الفقيرة تعرض جميع منتجاتها المعدة للتصدير دفعة واحدة، تنهار أسعارها وهكذا تستولي بلدان الشمال على منتجات هذه الدول بأثمان زهيدة.
- ارتفاع نسبة الفائدة: وتصبح القروض صعبة المنال على المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، على صغار الفلاحين، وبذلك تتجه المؤسسات المحلية إلى الإفلاس؛
- انهيار أسعار العملات: لا يؤدي هذا الإجراء بالضرورة إلى زيادة حجم التصدير بحكم قلة تنوع المنتجات المعدة للتصدير، ولكن حتماً يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، أما بالنسبة للدول المتنوعة فإن ذلك يعود عليها إيجابياً. في صيف العام 1998، اعتبر رئيس الوزراء الكندي "جان

¹ جوزيف عبد الله، مرجع سبق ذكره.

كريتيان" دون إعلان صريح عن اغتباطه بانخفاض قيمة الدولار الكندي لأن لهذا الانخفاض حسنة، ولأنه يمكن للمصدرين من الحصول على ميزة تنافسية كبيرة.

خلاصة:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بإزالة الحواجز والقيود الكمية الإدارية والجمركية من المبادلات العالمية ويعمل على تحقيق التحرير والاندماج بين الأسواق العالمية على مستوى السلع والخدمات وأسواق رأس المال والصناعات التكنولوجية والإبداعات، كما أدى إلى نمو التجارة العالمية بمعدلات أسرع من نمو معدلات الناتج المحلي الخام وإلى نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة أهمية شركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من أجل الوصول إلى التكامل العالمي ولبلوغ هذه الدرجة استعملت العولمة الاقتصادية المؤسسات المالية الدولية من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من أجل توفير الشروط الضرورية لقيام العولمة المالية، والمنظمة العالمية للتجارة حالياً "الجات سابقاً" من أجل توفير المناخ المناسب للعولمة التجارية والشركات متعددة الجنسيات من أجل تحقيق العولمة الإنتاجية. ولخصت العولمة الاقتصادية هذه المراحل في قيام الكيانات أو التكتلات الاقتصادية العملاقة التي حققت بالفعل العولمة الجهوية من خلال تحرير المعاملات والمبادلات التجارية والإنتاجية والمالية بين البلدان الأعضاء، وبالتالي وصلت إلى الفوائد الملموسة التي كانت تنادي العولمة الاقتصادية في سبيل تحقيقها والاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك في زيادة درجة التفاعل على المستوى التجاري والاستثمار والإنتاج بين الدول الأعضاء.

ولكن رغم وجود هذا التقسيم المحكم من طرف العولمة الاقتصادية للأدوار على المستوى العالمي في تنفيذ برامجها إلا أنه هناك العديد من الدول تعاني من التهميش، أو لا تزال واقعة على أبواب العولمة ولم تحقق الاندماج بعد بسبب مجموعة المشاكل والتحديات التي تفرضها العولمة على هذه الدول.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية:

I- الكتب:

- 1- جوهري شكيب ، دحدوح عبد الرزاق ، سيادة الدول في ظل العولمة ، مجلة النائب ، 2002.
- 2- حسين حنفي، صادق جلال العظم ، " ما العولمة " ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1999
- 3- صلاح الدين حسين السيسي ، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الافراد" دراسة نظرية و تطبيقية ، دار الوسام للطباعة و النشر ن الطبعة الاولى ، بيروت ، 1998.
- 4- ضياء مجيد الموسوي ، "الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، آراء وإتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ؛
- 5- كمال الدين عبد الغني المرسي ، "الخروج من فخ العولمة " المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى، 2000.
- 6- محسن أحمد الخظيري "العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2000.

- 7- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة والاقتصاديات والبنوك، الدار الجامعية، 2001
- 8- الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1996

II-المجلات:

- 1- جلال الشافعي، "العولمة الاقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد خاص، 2002.
- 2- محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 260، 2002.

المواقع الإلكترونية:

- 1- جوزيف عبد الله، " في مواجهة العولمة من اجل عولمة إنسانية"، "awl amat@dm.net,TBE-Mail"، ماي 2001.

ب- باللغة الأجنبية:

- 1- Alen, Nonjon, « la mondialisation des questions du programme traitées sous forme de dissertation », édition SEDES, Paris, 1999.
- 2- Chehrit Kamel, "l'organisation mondiale de commerce", édition M.L.P, 1998, P 09.
- 3- Denis Collin, "la fin du travail et mondialisation idéologie et réalité sociale", édition l'hamattan 1997, P 62
- 4- Gabriel, Nackerman, « de l'espace national à la mondialisation », édition COPY-RIGHT, 1995
- 5- Ivan Christine, la banque mondial, que sais je? , Presses universitaires de France, 1ère éd, 1995, P 10.
- 6- Jean Louis MUCCHIELLI , « Relations économiques internationales » Hachette livre ,Paris ,France , 1994.
- 7- Pierre, Desernarclens, « la mondialisation (théorie enjeux et débats), édition Arnaud Collin, 2ème édition, 2001.